مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

التباين المكاني لمؤشرات التنمية المستدامة والقطاعية في دول المغرب العربي

"دراسة تحليلية مقارنة بين تونس وليبيا للفترة (2010–2023)"

المهدي عمارة عبد الله بلق

قسم الجغرافيا .. كلية التربية زوارة / جامعة الزاوية، ليبيا

e.ballaqh@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0007-2008-7851

الملخص:

هدفَ هذا البحث إلى تحليل الفجوات التنموية بين ليبيا وتونس في مجالات الوصول إلى مياه الشرب والخدمات الصحية، وتوزيع القوى العاملة، وكفاءة القطاع الزراعي، ودور الموارد النفطية والغازية في تشكيل الاقتصاد، مع التركيز على تأثير العوامل السياسية والديموغرافية. واستخدمَ المنهج الوصفي التحليلي لتفسير مؤشرات التنمية المستدامة، إلى جانب المنهج المقارن لعقد موازنات بين البلدين، مع الاستعانة بالجداول الإحصائية وتحليل القيمة المضافة ومعدلات النمو السنوي. وخلصَ إلى تفوق تونس في مؤشرات المياه والصرف الصحي مقابل تأثر ليبيا بالظروف السياسية، ووجود اختلاف في الهيكل القطاعي للقوى العاملة مع توازن نسبي في تونس وهيمنة قطاع الخدمات في ليبيا، كما أظهر فجوة في مشاركة النساء وارتفاع معدلات البطالة في ليبيا خاصة بين الشباب، إلى جانب تراجع القاعدة الزراعية في البلدين مع تفوق تونس في الكفاءة والإنتاجية الزراعية. كما بيّن وجود وفرة كبيرة في الموارد النفطية في ليبيا مقارنة بتونس، إلا أن ضعف الاستقرار حدّ من الاستفادة منها، مما يؤكد أن وفرة الموارد وحدها لا تحقق تنمية مستدامة دون تنويع اقتصادي. وأوصى بتعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وتنمية القطاع الزراعي بالابتكار، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. كما اقترح إنشاء منظومات متابعة للمياه، ودعم المشاريع الصغيرة، وتبني تقنيات الزراعة الذكية، وإجراء دراسات مقارنة موسعة، وتطوير نظم بيانات الموارد لضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني، المؤشرات، التنمية المستدامة، القطاعية، دول المغرب العربي تونس، ليبيا

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
Received 18-3-2026 تاريخ الاستلام
Accepted 15-4-2026 تاريخ القبول
published 4-5-2026 تاريخ النشر

Abstract:

This study aimed to analyze developmental gaps between Libya and Tunisia in access to drinking water and sanitation services, labor force distribution, agricultural sector efficiency, and the role of oil and gas resources in shaping the economy, with a focus on the impact of political and demographic factors. It employed the descriptive-analytical approach to interpret sustainable development indicators, alongside the comparative method to examine differences between the two countries, using statistical tables, value-added analysis, and annual growth rates as key tools.

The study concluded that Tunisia outperforms Libya in water and sanitation indicators, while Libya has been relatively affected by political conditions. It also found differences in the sectoral structure of the labor force, with a relatively balanced structure in Tunisia compared to the dominance of the service sector in Libya. Furthermore, the results revealed a gap in female labor force participation and higher unemployment rates in Libya, particularly among youth. Both countries have experienced a decline in the agricultural population base, although Tunisia has maintained better agricultural productivity and efficiency. The study also highlighted Libya's substantial oil and gas resources compared to Tunisia, but noted that instability has limited their effective utilization, emphasizing that resource abundance alone is insufficient for achieving sustainable development without economic diversification.

The study recommended strengthening water and sanitation infrastructure, developing training and qualification programs, enhancing the agricultural sector through innovation, diversifying income sources, and improving natural resource management. It also proposed establishing integrated monitoring systems for water services, supporting small enterprises, adopting smart agriculture technologies, conducting broader comparative studies, and developing updated resource data systems to ensure sustainability.

Keywords: spatial variation, indicators, sustainable development, sectoral, Maghreb countries (Tunisia, Libya)

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

المقدمة

تُعد دراسة الجغرافيا التنموية من الركائز الأساسية لفهم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والمجتمعات، فهي توفر أدوات تحليلية تمكن من استشراف الفوارق في مستوى التنمية البشرية والبنية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد العوامل التي تعيق أو تدعم النمو المستدام. ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة في منطقة المغرب العربي، التي تجمعها روابط جغرافية وتاريخية وثقافية قوية، لكنها تتميز في الوقت ذاته بتباين ملحوظ في الموارد الطبيعية، والمقومات الاقتصادية، ومستوى الاستقرار السياسي، مما يجعل المقارنة بين هذه الدول فرصة لفهم ديناميات التنمية بشكل أعمق. ويعكس التحليل الجغرافي التنموي التفاعلات المعقدة بين الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والقدرات البشرية إلى جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُعد مؤشرات البنية التحتية الأساسية المياه والكهرباء، والصرف الصحي، والجسور والطرق، حجر الزاوية في فهم مدى قدرة الدولة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما توفر البيانات المتعلقة بالواقع الديموغرافي، لا سيما نسبة القوى العاملة، وهيكل الأعمار، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، رؤية واضحة حول الضغوط التي تتعرض لها القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية، ومدى تأثيرها على نصيب الفرد من الدخل والقيمة المضافة. إن دراسة الفوارق بين الدولتين من المنظور الجغرافي التنموي يتيح إمكانية فهم التحديات التي تواجه التنمية في البلدين، بخاصة مع التحولات الديموغرافية، مثل الهجرة من الريف إلى الحضر، والتي اوقعت ضغوط إضافية على المدن الكبرى، وتسببت في تراجع نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تحديات تتعلق بالأمن الغذائي وتوزيع الموارد. وبالتالي فأن تحليلها يساعد على فهم العلاقة بين الموارد الطبيعية والقدرة على الاستفادة منها بشكل مستدام، ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تعزيز التنمية.

مشكلة البحث

تكمن المشكلة الأساسية في وجود فجوة تنموية وقطاعية واضحة، بي ليبيا وتونس تعكس التباين الكبير في الإمكانات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما. فعلى الرغم من أن ليبيا تتمتع بوفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، وبخاصة النفط والغاز، والتي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات الوطنية والتي تمكنها نظرياً في تمويل المشاريع التنموية الواسعة، إلا أن هذا التفوق لا يترجم تلقائياً إلى تنمية

تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

متوازنة أو استقرار اقتصادي واجتماعي دائم. فالهشاشة السياسية، والتقلبات الأمنية، وعدم انتظام السياسات الاقتصادية جعلت من الصعب استغلال هذه الموارد بشكل مستدام، مما اوجد فجوات في تطوير القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات العامة.

وعلى الجانب الآخر، تظهر تونس إنموذجاً مغايراً، حيث تتسم بتنوع أكبر في الموارد الاقتصادية، لكنها أقل وفرة من حيث الموارد الطبيعية مقارنة بليبيا. ومع ذلك، فهي تمتلك ميزة نسبية في مؤشرات البنية التحتية الأساسية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق، إضافة إلى كفاءة القطاع الزراعي التي ترتكز على تقنيات حديثة وتنظيم زراعي أفضل، ما يسهم في زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية والبشرية وتحسين نصيب الفرد من الدخل الزراعي. كما أن الاستقرار السياسي النسبي والسياسات التنموية المخططة ساعدت على إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المحلي والأجنبي، ودعم النمو المستدام.

هذا التباين بين البلدين يظهر بوضوح أن التفوق في الموارد الطبيعية وحده لا يكفي لضمان التنمية الشاملة؛ إذ يعتمد نجاح التنمية على قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات، وكذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن الفجوة التنموية بين تونس وليبيا ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين الموارد الطبيعية، القدرات المؤسسية، السياسات العامة، والتحولات الديموغرافية، وهو ما يجعل من دراسة هذا التباين خطوة أساسية لفهم ديناميات التنمية في المنطقة، وعليه تتفرع منه التساؤلات الآتية.

1. ما طبيعة التباين في الوصول إلى مياه الشرب والخدمات الصحية بين ليبيا وتونس، وكيف أثرت الظروف السياسية على استمرارية هذه المرافق؟
2. كيف يتوزع الهيكل القطاعي للقوى العاملة في البلدين، وما أبعاد مشكلة البطالة خاصة بين الشباب والإناث؟
3. إلى أي مدى تراجعت الكفاءة الزراعية ونصيب العامل الزراعي في ظل التحولات الديموغرافية نحو المدن؟
4. ما دور الموارد النفطية والغازية في رسم معالم الاقتصاد الوطني، وكيف يتباين حجم الاحتياطيات والإنتاج بين دولة ريعية وأخرى متنوعة الاقتصاد؟

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد طبيعة **الفجوات والتباين في الوصول إلى مياه الشرب والخدمات الصحية بين البلدين، ودراسة تأثير الظروف السياسية على استمرارية وفعالية هذه المرافق** لضمان استدامتها وجودتها.
2. تحليل **توزيع الهيكل القطاعي للقوى العاملة في البلدين**، مع التركيز على **مشكلة البطالة بين الشباب والإناث**، وتحديد القطاعات التي تستوعب العمالة وكيفية تحسين المشاركة الاقتصادية.
3. قياس **مدى تراجع الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي ونصيب العامل الزراعي من الإنتاج** واستكشاف **أثر التحولات الديموغرافية نحو المدن على الإنتاجية الزراعية والاستثمار في القطاع.**
4. تقييم **دور الموارد النفطية والغازية في تشكيل معالم الاقتصاد الوطني**، مع دراسة **الفروقات بين دولة ريعية وأخرى ذات اقتصاد متنوع من حيث حجم الاحتياطيات، الإنتاج، وأثرها على النمو الاقتصادي.**

أهمية البحث

أ- إثراء المكتبة الجغرافية بدراسة مقارنة حديثة تعتمد على بيانات "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ومنظمات دولية (البنك الدولي، اليونيسيف، لسنة 2024)

ب- تزويد صناع القرار في البلدين ببيانات تحليلية تساعد في رسم سياسات "التنمية الشاملة" وتقليل الفجوة بين الريف والحضر وتحسين كفاءة استغلال الموارد المائية والزراعية.

حدود البحث

1- **الحدود المكانية:** تقع منطقة البحث فلكيا بين خطوط العرض 19 شمالا و33 شمالا، وبين خطوط الطول 8 شرقا و25 شرقا (19°_33°)(8°-25°) وجغرافيا تقع في شمال افريقيا يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الشرق مصر والسودان ، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر ، ومن الغرب الجزائر خريطة (1)

2-الحدود الزمنية: الفترة من العام 2010 -2023.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

خريطة (1) موقع منطقة البحث

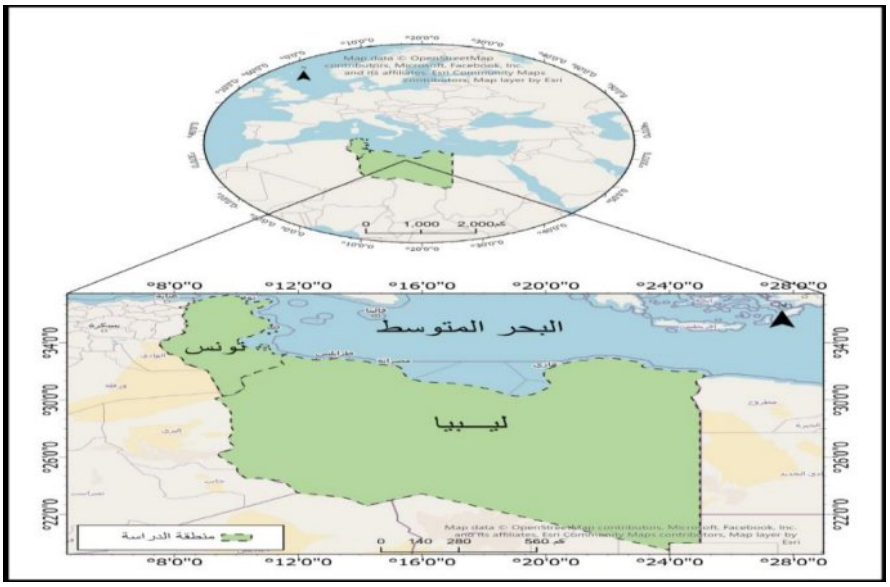

المصدر: **Map data © OpenStreetMap contributors, Microsoft, Facebook, Inc. and its affiliates, Esri Community Maps contributors, Map layer by Esri**

المنهج والأدوات المستخدمة: تتمثل مناهجه وادواته في الآتي:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويستخدم لوصف ظواهر مؤشرات التنمية المستدامة وتحليل دلالاتها.

ب- **المنهج المقارن:** واستخدم لعقد مقارنات بين الدولتين في مؤشرات التنمية المستدامة.

أما أدواته: فتتمثل في الجداول الإحصائية، وتحليل القيمة المضافة، ومعدلات النمو السنوي.

مصطلحات البحث ومفاهيمه

1. **مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم** :هي المرافق التي تشمل الشبكات العامة أو الحلول الميدانية الآمنة، وتعد النسب فوق 95% مؤشراً على الوصول الشامل وفق معايير منظمة الصحة العالمية **(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 1)**

2.القوة العاملة :هي مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) والمشاركين في النشاط الاقتصادي (منظمة العمل الدولية، ص 4).

3.الكفاءة الاقتصادية الزراعية :وهو مؤشر يقيس نصيب العامل من القيمة المضافة، **(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص 7)**.

4.الاحتياطي النفطي والغازي: وهو الكميات المخزنة والمقدرة عند نهاية السنة، وتقاس بالبرميل بالنسبة للنفط والمتر المكعب بالنسبة للغاز **(تقرير منظمة "أوابك" السنوي 2023، ص 9)**.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

المبحث الأول: البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والقوى العاملة

تعد دراسة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والقوى العاملة ضرورة لضمان الاستدامة التشغيلية وكفاءة توزيع الموارد، حيث تسهم في التقليل من الهدر المائي وتحسين مؤشرات الصحة العامة من خلال الربط بين التخطيط الهندسي وتأهيل الكوادر البشرية لإدارة المنظومات المعقدة (**منظمة الصحة العالمية، 2023، ص. 45**).

أ- السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم.

تسهم دراسة مؤشرات وصول السكان للمياه الآمنة والصرف الصحي في تحديد الفجوات التنموية وتوجيه الاستثمارات الصحية، مما يقلل من معدلات الأمراض المنقولة مائيًا ويعزز الإنتاجية الاقتصادية عبر تقليص الوفيات المبكرة وتكلفة الرعاية الطبية في المجتمعات النامية (**اليونيسف، 2023، ص. 12**).

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (1) نسب السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم في كل من تونس وليبيا لعامي 2010 و2023، حيث تشير إلى وجود تحسنًا دراماتيكيًا في تغطية الصرف الصحي في تونس، حيث ارتفعت النسبة الإجمالية من 80.0% في العام 2010 إلى 97.4% في العام 2023، بينما حافظت تغطية مياه الشرب على مستوى عالٍ مستقر يتجاوز 98% في كلا العامين (98.0% في العام 2010 و98.6% في العام 2023). هذا التحسن يعكس سياسات الدولة التونسية الممنهجة في توسيع الشبكات العامة للصرف الصحي، خاصة في المناطق الحضرية التي بلغت تغطيتها 97.6% مقابل 97.1% في الريف، مما يشير إلى تقلص الفجوة بين الريف والحضر إلى حد كبير. أما في مياه الشرب، فإن التفوق الحضري بلغ (99.5%) مقارنة بالريف الذي سجل (96.9%) ويعزى هذا إلى تركيز الاستثمارات في المعالجات المركزية والشبكات المدينية، وهذا حسب معايير منظمة الصحة العالمية، حيث تُعد النسب فوق 95% مؤشرًا على الوصول الشامل. ومن جهة أخرى، تكشف البيانات المتعلقة بليبيا عن واقع أكثر تعقيدًا يتسم بالاستقرار في مياه الشرب مع ضعف في الصرف الصحي، إذ بلغت تغطية مياه الشرب الإجمالية 97.0% في العام 2023 (96.0% ريفيًا و97.0% حضريًا)، مقارنة بـ 99.9% في العام 2010، وهو تراجع طفيف قد يرتبط بتأثيرات النزاعات المسلحة منذ ال عام2011 والتي أدت

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

إلى تدهور بعض المرافق. أما الصرف الصحي، فإن النسبة الإجمالية لعام 2023 تبلغ 92.0%، مع غياب بيانات مفصلة عن الريف والحضر وعن عام 2010، مما يوحي بفجوات إحصائية تعكس التحديات الأمنية والإدارية في جمع البيانات. هذه النسبة، رغم كونها مرتفعة لكنها تقل عن النسبة في تونس، ويمكن تفسير ذلك بتأثر المناطق الريفية والجنوبية في ليبيا بالانهيار اللوجستي، حيث يعتمد السكان غالبًا على حلول محلية غير موحدة مثل الآبار والحفر الصحية، كما يُشار في الجدول نفسه الذي يعرف "المرافق الملائمة" بأنها تشمل الشبكات العامة أو الحلول الميدانية الآمنة. ومن منظور أكاديمي تحليلي، يُعد هذا الجدول مؤشرًا هامًا على أداء أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، خاصة الهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والنظافة. ففي تونس، يعكس التقدم في الصرف الصحي (زيادة بنسبة 17.4 نقطة مئوية على مدى 12 عامًا) نتيجة للبرامج الوطنية المدعومة والتمويل دولي من البنك الدولي واليونيسيف، مع التركيز على اللامركزية الجهوية التي قللت من التفاوتات الحضرية–ريفية. هذا النهج يتوافق مع نموذج "التنمية الشاملة" الذي يربط بين الاستثمار في البنية التحتية والاستقرار السياسي النسبي بعد الثورة، حيث اسهمت حملات التوعية والشراكات مع القطاع الخاص في رفع الكفاءة. بالمقابل في ليبيا، يُفسر الاستقرار النسبي في مياه الشرب بقوة الاقتصاد النفطي الذي يمول مشاريع التحلية الساحلية، لكنه يواجه تحديات هيكلية ناتجة عن التقسيم الإقليمي والفساد، مما أدى إلى تدهور الصرف الصحي في المناطق الداخلية، وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة الإعمار المتكامل، حيث يُقدر أن 8–10% من السكان ما زالوا خارج التغطية الكاملة، مما يزيد من مخاطر الأمراض المعدية مثل الكوليرا. كما أن تونس تمثل إنموذجًا ناجحًا للانتقال الديمقراطي المرتبط بالتنمية الاجتماعية، بينما ليبيا تواجه "فخ الدولة الفاشلة" الذي يعيق التقدم رغم الإمكانات المالية. وأن التفسير الاقتصادي يشير إلى ارتفاع النسب في مياه الشرب وهذا يرتبط بتكلفته المنخفضة نسبيًا مقارنة بالصرف الصحي، الذي يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة (يتراوح من 200–500 دولار للفرد في الشبكات المتقدمة). كما أن الفجوة الريفية–الحضرية في كلا البلدين تعد (أقل حدة في تونس) لكنها تعكس ظاهرة الهجرة الريفية، والتي تتراوح من 70–80% من السكان في المدن، مما يفاقم الضغط على المرافق الحضرية.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

جدول (1) السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم

	آمنة شرب مياه						صرف صحي ملائم					
	2010			2023			2010			2023		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
تونس	98	94	98	99.5	96.9	98.6	96.0	64.0	80.0	97.6	97.1	97.4
ليبيا	...	...	98	...	...	99.9	97.0	96.0	97.0	...	...	92.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص358

ب- التوزيع القطاعي للقوى العاملة ومعدل نموها وحصة النساء منها

تسهم دراسة توزيع العمالة قطاعياً وحصة النساء منها في فهم هيكلية الاقتصاد الكلي ومعالجة الاختلالات في سوق العمل، مما يساعد في رسم السياسات التشغيلية التي تقلل من معدلات البطالة الهيكلية وتدعم التمكين الاقتصادي للمرأة لرفع من معدلات النمو المستدام (منظمة العمل الدولية، 2023، ص. 34)

تبين بيانات الجدول (2) توزيع العمالة بين القطاعات ونسبة مشاركة النساء في القوة العاملة ونمو هذه القوة ونسبتها من السكان ذوي العمر خمسة عشر سنة فأكثر، ففي تونس يشكل قطاع الخدمات 52.5٪ من إجمالي العمالة بينما قطاع الصناعة يمثل 34.2٪ والزراعة 13.3٪ وهذا يشير إلى أن الاقتصاد التونسي يميل أكثر إلى قطاع الخدمات ويعتمد على الصناعة بشكل متوسط والزراعة بشكل أقل ويلاحظ أن حصة النساء من القوة العاملة تصل إلى 33.4٪ وهي نسبة معتدلة تعكس المشاركة النسائية المتزايدة نسبياً في سوق العمل أما معدل النمو السنوي للقوة العاملة فهو 0.1٪ ما يدل على ثبات نسبي في قوة العمل دون زيادة كبيرة ونسبة القوة العاملة من مجموع السكان من عمر 15 سنة فأكثر تصل إلى 46.9٪ وهو مؤشر على أن أقل من نصف السكان في سن العمل مشاركون فعلياً في النشاط الاقتصادي، أما في ليبيا فيظهر أن هناك اختلافات واضحة حيث تشكل الخدمات نسبة تزيد عن 64.7٪ من إجمالي العمالة بينما الصناعة تمثل 19.3٪ والزراعة 16.0٪ ما يعكس اقتصاداً أكثر اعتماداً على الخدمات وأقل على الصناعة، ويلاحظ أن حصة النساء من القوة العاملة في ليبيا 21.9٪ وهي أقل بكثير من تونس مما يشير إلى تراجع مشاركة النساء في

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

سوق العمل، أما معدل النمو السنوي للقوة العاملة فهو 1.6٪ ما يدل على زيادة سنوية ملحوظة في عدد القوى العاملة ونسبتها من السكان البالغين 15 سنة فأكثر والتي تصل إلى 47.6٪ وهو قريب من تونس لكن مع زيادة طفيفة مما يعكس ارتفاع الطلب على العمل في ليبيا مقارنة بتونس إذاً يمكن القول إن تونس تعتمد اقتصادياً على الخدمات والصناعة مع مشاركة نسائية معتدلة وقوة عاملة مستقرة بينما ليبيا تعتمد بقوة على قطاع الخدمات مع نمو أكبر في قوة العمل لكن مشاركة النساء أقل وهذه تعد فروقاً اجتماعية واقتصادية بين البلدين.

جدول (2) التوزيع القطاعي للقوى العاملة ومعدل نموها وحصة النساء منها

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان +15		معدل النمو السنوي للقوة العاملة (%)	حصة النساء من القوة العاملة البالغة15 سنة وأكثر كنسبة من مجموع القوة العاملة		النسبة المئوية للعمالة					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
تونس	46.9	46.9	0.1	27.0	26.3	17.9	13.3	33.4	34.2	48.6	52.5
ليبيا	47.8	47.6	1.6	34.9	34.2	17.4	16.0	21.9	19.3	60.7	64.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2024 ص359

ج- مؤشرات البطالة والفجوة بين النوعين

تكمن فائدة دراسة مؤشرات البطالة العربية في تشخيص أسباب الهدر في رأس المال البشري وتصميم برامج التشغيل المستهدفة، مما يسهم في سد الفجوة النوعية بين الجنسين واحتواء ضغوط البطالة الشبابية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي **(صندوق النقد العربي، 2023، ص. 115)**

تبين محتويات الجدول(3) مؤشرات البطالة في كل من تونس وليبيا لعام 2023 حيث يظهر أن معدل البطالة في تونس بلغ 15.6٪ بينما في ليبيا 18.5٪ مما يدل على أن مشكلة البطالة أكثر حدة في ليبيا مقارنة بتونس وبلغ حجم قوة العمل في تونس نحو 4,096 ألف فرد مقابل 2,398 ألف في ليبيا ويبلغ عدد العاطلين في تونس 638 ألف شخص منهم 378 ألف ذكور و261 ألف إناث بينما في ليبيا يبلغ عدد العاطلين 444 ألف شخص منهم 231 ألف ذكور و213 ألف إناث مما يعكس أن نسبة الإناث بين العاطلين في تونس 40.8٪ بينما تصل في ليبيا إلى 48٪ وهو مؤشر على أن النساء أكثر تأثراً بالبطالة في ليبيا مقارنة بتونس ويلاحظ أن معدل البطالة بين الذكور في تونس 13.8٪ وبين الإناث 22.2٪ وفي ليبيا 15٪ للذكور و24.7٪ للإناث ما يظهر فجوة

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

واضحة بين الجنسين وهي أكبر في ليبيا مما يعكس تباين فرص العمل بين الرجال والنساء ونسبة الشباب بين العاطلين الذين تتراوح أعمارهم من 15 –24 سنة نحو 21.8٪ في تونس وفي ليبيا 23.3٪ ما يشير إلى أن البطالة بين الشباب تمثل تحدياً أساسياً في كلا البلدين، وتشير نسبة الجامعيين بين العاطلين في تونس 34.2٪ إلى وجود صعوبة في توظيف الحاصلين على مؤهلات عليا، أما في ليبيا لم تتوفر هذه النسبة بدقة إلا أن ارتفاع نسبة العاطلين من طالبي العمل لأول مرة إلى 98٪ يدل على أن معظم العاطلين يواجهون بطالة طويلة الأمد ويظهر هذا الفرق أن تونس تواجه بطالة أقل نسبياً مع تحديات في تشغيل الشباب والجامعيين، بينما ليبيا تعاني من معدل أعلى للبطالة مع فجوة أكبر بين النوعين وانتشار البطالة الطويلة بين العاطلين، مما يعكس تحديات اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيداً ويستلزم ذلك سياسات نشطة لدعم التشغيل وتحسين تكافؤ الفرص بين النوعين والتقليل من البطالة بين الشباب والجامعيين.

جدول (3) مؤشرات البطالة والفجوة بين النوعين في ليبيا وتونس عام 2023

السنة		معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين سنة 15–24	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين العمل طالبي مرة لأول (%)	العاطلين نسبة سنة من أكثر (%)
تونس	2023	15.6	4,096	638	378	261	13.8	22.2	40.8	21.8	34.2	59.4	70.1
ليبيا	2023	18.5	2,398	444	231	213	15.0	24.7	48.0	23.3	...	98.0	...

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص360

المبحث الثاني: القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية

تكمن أهمية دراسة القطاع الزراعي وكفاءته في تحسين تخصيص الموارد الإنتاجية لتعظيم العائد الاقتصادي مع الحفاظ على الأمن الغذائي، وهذا يسهم في التقليل من التكاليف البيئية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية والمحلية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023، ص. 78).

أ. نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة والكفاءة الاقتصادية الزراعية

تتجلى فائدة دراسة نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في قياس مستوى الإنتاجية الفردية وعدالة توزيع العوائد الاقتصادية، وهذا يتيح لصناع القرار تقييم أثر التطور التكنولوجي على تحسين مستويات المعيشة الريفية وتعزيز الكفاءة الاستغلالية للموارد الاقتصادية **(منظمة الأغذية والزراعة، 2023، ص. 64).**

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

جدول (4) نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة والكفاءة الاقتصادية الزراعية (2010–2023)

	السكان الريفيون ألف نسمة						السكان الزراعيون ألف نسمة						
	2020	2021	2023	2023	النمو (%) 2023-2010	النمو (%) 2023-2023	2010	2020	2021	2023	2023	النمو (%) 2023-2010	النمو (%) 2023-2023
مجموع الدول العربية	174,805	176,488	178,643	180,852	1.0	1.2	82,015	89,425	90,137	90,837	91,750	0.9	1.0
تونس	3,622	3,594	3,590	3,586	-0.1	-0.1	2,154	2,102	2,086	2,083	2,081	-0.3	-0.1
ليبيا	1,333	1,282	1,275	1,268	-0.5	-0.5	193	172	166	174	173	-0.8	-0.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2024 ص363

تظهر بيانات الجدول (4)نصيب العامل الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال الفترة 2010 إلى 2023 حيث يلاحظ أن تونس بها اتجاه تنازلي واضح في عدد السكان الزراعيين حيث انخفض من 2,154 ألفاً في العام 2010 إلى 2,081 ألفاً في العام 2023 بمعدل نمو سالب بلغ 0.3٪ مقارنة بعام 2010 وسالب 0.1٪ بين 2023 و2023 كما تراجع عدد السكان الريفيين من 3,622 ألفاً في العام 2010 إلى 3,586 ألفاً في العام 2023 بمعدل نمو سالب 0.1٪ في الفترتين وهو ما يشير إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن وتراجع في الاعتماد على النشاط الزراعي نتيجة التحول الاقتصادي وارتفاع مستويات التعليم واتساع فرص العمل في القطاعات غير الزراعية وفي ليبيا يتضح الانخفاض بصورة أكبر حيث تراجع عدد السكان الزراعيين من 193 ألفاً في العام 2010 إلى 173 ألفاً في العام 2023 بمعدل نمو سالب 0.8٪ مقارنة بعام 2010 وسالب 0.5٪ بين 2023 و2023 كما انخفض عدد السكان الريفيين من 1,351 ألفاً في العام 2010 إلى 1,268 ألفاً في العام 2023 بمعدل نمو سالب 0.5٪ في الفترتين ما يعكس تقلص القاعدة السكانية المرتبطة بالزراعة وتزايد التحول نحو الأنشطة الحضرية أو النفطية ويمكن تفسير هذه الاتجاهات الوزن النسبي للقطاع الزراعي نتيجة التحول الهيكلي للاقتصاد وتغير أنماط المعيشة والهجرة الداخلية وهو ما يؤثر بدوره في نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة حيث يفترض أن يؤدي انخفاض عدد العاملين مع ثبات أو تحسن الإنتاجية إلى رفع الكفاءة الاقتصادية الزراعية إذا رافق ذلك تحديث في التقنيات وتحسين في إدارة الموارد، أما إذا كان الانخفاض ناتجاً عن تراجع الاستثمار والإنتاج فقد ينعكس سلباً على القيمة المضافة وبالتالي فإن دلالة الأرقام ترتبط بمدى قدرة كل دولة على تطوير قطاعها الزراعي وتحسين إنتاجيته بالتوازي مع التحولات السكانية الجارية.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

ب. الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة وسعر نصيب الفرد

تهدف دراسة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة ونصيب الفرد إلى تقسيم معدلات النمو الحقيقي للقطاع بعيداً عن تقلبات التضخم، مما يوفر مؤشراً دقيقاً لقياس كفاءة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام ومواكبة الزيادة السكانية **(البنك الدولي، 2024، ص. 32)**

توضح بيانات الجدول (5) أن تونس سجلت نمواً ملحوظاً في قيمة الناتج الزراعي من 2010 – 2023 إذ ارتفع من 3,143.6 مليون دولار عام 2010 إلى 4,069.5 مليون دولار عام 2023 بنسبة تغير بلغت 2.0٪ مقارنة بسنة الأساس و 1.1٪ خلال الفترة الطويلة رغم تسجيل تراجع سنوي قدره 11.0٪ بين 2023 و2023 ما يشير إلى تأثر الإنتاج بعوامل ظرفية مثل التقلبات المناخية أو ارتفاع تكاليف المدخلات إلا أن الاتجاه العام يبقى تصاعدياً نسبياً كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 298 دولاراً عام 2010 إلى 343 دولاراً في العام 2023 بعد أن بلغ مستويات أعلى في بعض السنوات 395 دولاراً في العام 2020 ما يعكس تحسناً في الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل وإن كان يشهد تذبذباً قصير الأجل، وهذا يدل على أن القطاع الزراعي في تونس حافظ على قدر من الاستقرار والكفاءة مقارنة ببداية الفترة أما في ليبيا فيظهر اتجاه معاكس تماماً حيث انخفض الناتج الزراعي من 1,188.6 مليون دولار في العام 2010 إلى 327.9 مليون دولار في العام 2023 بنسبة تغير سالبة بلغت 9.4٪ وبتراجع تراكمي كبير وصل إلى 10.2٪ خلال الفترة ما يعكس تراجعاً حاداً في القدرة الإنتاجية الزراعية ويرتبط ذلك بالاضطرابات الاقتصادية وتذبذب الاستثمارات وضعف البنية التحتية الزراعية، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 183 دولاراً في العام 2010 إلى 45 دولاراً فقط في العام 2023 واستقر تقريباً عند هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة وهو مؤشر واضح على تدهور مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني وضعف مردودها للفرد وبالمقارنة يتبين أن تونس استطاعت الحفاظ على مسار نمو نسبي وتحسين في نصيب الفرد رغم بعض التقلبات بينما شهدت ليبيا انكماشاً واضحاً في الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه ما يعكس تراجع الكفاءة الاقتصادية الزراعية واتساع الفجوة بينها ويؤكد أهمية الاستقرار والاستثمار والتحديث التقني في دعم استدامة القطاع الزراعي ورفع مساهمته في التنمية الاقتصادية.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

جدول (5) الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة وسعر نصيب الفرد (2010–2023)

	الناتج الزراعي (مليون دولار)							نسبة التغير	نسبة التغير	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)						نسبة التغير
	2010	2015	2020	2021	2023	2023	2023-2010	2023-2023	2023-2010	2010	2015	2020	2021	2023	2023	2023-2010
تونس	3,143.6	4,213.0	4,635.2	4,527.1	4,573.4	4,069.5	2.0	-11.0	1.1	298	377	395	384	387	343	1.1
ليبيا	1,188.6	378.3	307.5	313.6	319.9	327.9	-9.4	2.5	-10.2	183	61	46	45	45	45	-10.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص365

ج- تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه

تتيح دراسة تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد والتحليل المقارن للقدرة الإنتاجية في ظل التحديات المناخية والسياسية، مما يساعد في تقييم كفاءة سياسات الأمن الغذائي والتحول نحو الزراعة المستدامة لتعويض تذبذب الإنتاج (**المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023، ص. 158**).

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) أن الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في البلدين شهد من 2010 إلى 2023 اختلاف كبير في الأداء الزراعي ففي تونس بلغ الناتج الزراعي 4,069.5 مليون دولار في العام 2023 مقارنة بـ3,143.6 مليون دولار في العام 2010 مسجلاً زيادة واضحة على مدى 13 عاماً لكن نصيب الفرد من الناتج الزراعي انخفض من 395 دولار في العام2020 إلى 343 دولار في العام 2023 مع تراجع بنسبة 11٪ مقارنة بالعام السابق، وهذا يعكس أن النمو في الناتج الزراعي لم يواكب النمو السكاني وأن السكان ازدادوا بسرعة أكبر من نمو الإنتاج الزراعي، كما أن الانخفاض في نصيب الفرد قد يشير إلى تحديات في كفاءة الإنتاج أو توزيع الموارد الزراعية، بينما في ليبيا يظهر الناتج الزراعي انخفاضاً كبيراً من 1,188.6 مليون دولار في العام2010 إلى 327.9 مليون دولار في العام 2023 مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 183 دولار في العام2010 إلى 45 دولار في العام 2023 بنسبة تغير سلبية كبيرة تعكس تراجع النشاط الزراعي بشكل ملموس أو تأثير عوامل سياسية وأمنية أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل مستمر، كما أن الاستقرار الظاهر في نصيب الفرد عند 45 دولار خلال عامي 2023 و2023 وهذا يشير إلى توقف التدهور إلى حد معين من القدرة الإنتاجية الحالية وقد يكون نتيجة محدودية الموارد أو عدم وجود استثمارات جديدة في القطاع الزراعي بالمقابل يمكن تفسير زيادة الناتج الزراعي في تونس رغم انخفاض نصيب الفرد بأن هناك توسعاً في المساحات المزروعة أو تحسين الإنتاجية الإجمالية لكن الزيادة لم تكن كافية لتعويض النمو السكاني، أما الانخفاض الحاد في ليبيا فيدل على مشكلات

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

هيكلية في الزراعة مثل ندرة المياه، وضعف البنية التحتية، أو تأثير النزاعات والأزمات الاقتصادية والسياسية على الإنتاج الزراعي بشكل عام تعكس هذه البيانات أن تونس تمكنت من الحفاظ على نمو مستدام نسبي في القطاع الزراعي رغم ضغوط السكان، بينما ليبيا تواجه تحديات كبيرة تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي المرتبط بالزراعة.

جدول (6) تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في تونس وليبيا.

	الناتج الزراعي (مليون دولار)						نسبة التغير	نسبة التغير	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)						نسبة التغير
	2010	2015	2020	2021	2023	2023	2023-2010	2023-2023	2010	2015	2020	2021	2023	2023	2023-2010
تونس	3,143.6	4,213.0	4,635.2	4,527.1	4,573.4	4,069.5	2.0	-11.0	298	377	395	384	387	343	1.1
ليبيا	1,188.6	378.3	307.5	313.6	319.9	327.9	-9.4	2.5	183	61	46	45	45	45	-10.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2024 ص365

د- تطور الكفاءة الاقتصادية الزراعية ونصيب العامل الزراعي

تسهم دراسة تطور الكفاءة الاقتصادية ونصيب العامل في تقييم الأثر الفعلي للتقنيات الحديثة على جودة الإنتاجية الفردية، مما يتيح استشراف قدرة القطاع على المنافسة السعرية وتحسين المستويات المعيشية للقوى العاملة الريفية **(منظمة الأغذية والزراعة، 2023، ص. 92).**

تظهر بيانات الجدول (7) الكفاءة الاقتصادية الزراعية ونصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في تونس حققت مستوى كفاءة بلغ 0.64 في العام 2023 بعد أن كان 0.72 في العام 2020 و0.42 في العام 2019 ما يدل على تحسن واضح مقارنة بعام 2019 رغم التراجع المسجل بنسبة 11.3٪ بين عامي 2023 و2023 وهو تراجع قد يرتبط بعوامل ظرفية مثل الجفاف أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو تذبذب الأسعار ومع ذلك فإن الاتجاه العام خلال السنوات الأخيرة يعكس قدرة القطاع الزراعي التونسي على استعادة جزء مهم من كفاءته كما ارتفع نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة من 3,857 دولاراً في العام 2010 إلى 6,992 دولاراً في العام 2023 بعدما تجاوز 7,800 دولار في السنوات 2020 إلى 2023 ما يشير إلى تحسن طويل الأجل في إنتاجية العامل الزراعي رغم التراجع الطفيف في السنة الأخيرة وهذا يعكس تطوراً نسبياً في استخدام التقنيات وتحسين إدارة الموارد مقارنة ببداية الفترة، أما في ليبيا فانخفضت الكفاءة الاقتصادية الزراعية من 0.15 في العام 2019 إلى 0.07 في العام 2023 مع استقرار نسبي منخفض خلال السنوات الأربع الأخيرة

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

ما يعكس ضعف الأداء الإنتاجي للقطاع، كما أن نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة تراجع بشكل حاد من 17,740 دولاراً في العام 2010 إلى 863 دولاراً في العام 2023 مع بقاء المستوى منخفضاً ومستقراً تقريباً منذ العام 2020 هذا الانخفاض الكبير يدل على تراجع مساهمة الزراعة في الاقتصاد وضعف الإنتاجية وتدهور الاستثمارات والبنية التحتية الزراعية وبالمقارنة يتبين أن تونس رغم التقلبات السنوية ما تزال تحافظ على مستوى إنتاجية وكفاءة أعلى بكثير من ليبيا، بينما تعاني ليبيا من انكماش حاد ومستمر في الكفاءة والعائد على العامل الزراعي مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والهيكلية وعدم الاستقرار على أداء القطاع الزراعي ويؤكد أن تحسين الكفاءة يتطلب استقراراً مؤسسياً واستثماراً مستداماً وتحديثاً تقنياً لضمان رفع القيمة المضافة وتحسين دخل العاملين في الزراعة

جدول (7) تطور الكفاءة الاقتصادية الزراعية ونصيب العامل الزراعي في تونس وليبيا عامي 2010–2023م

بالدولار الزراعي القطاع في المضافة القيمة من الزراعي العامل نصيب						الزراعية الإقتصادية الكفاءة (%)					
	2010	2020	2021	2023	2023	النمو (%) 2023-2023	2019	2020	2021	2023	2023
تونس	3,857	7,929	7,875	7,885	6,992	-11.3	0.42	0.72	0.69	0.71	0.64
ليبيا	17,740	847	866	860	863	0.3	0.15	0.08	0.07	0.08	0.07

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص364

هـ – تطور إنتاج الأسماك

تكمن دراسة تطور إنتاج الأسماك في ليبيا وتونس بتقييم القدرة الاستيعابية للمصايد البحرية والمزارع السمكية في تعويض فجوة البروتين الحيواني، مما يعزز استراتيجيات الأمن الغذائي وينوع مصادر الدخل القومي عبر تنمية الاقتصاد (**الهيئة العامة لمصايد الأسماك، 2023، ص. 74**).

توضح البيانات الواردة في الجدول (8) تطور إنتاج الأسماك حيث سجلت تونس اتجاهاً تصاعدياً في الإنتاج على المدى الطويل إذ ارتفع من 102.40 ألف طن في العام 2010 إلى 141.61 ألف طن في العام 2023 بنسبة تغير بلغت 2.5٪ مقارنة بعام 2010 كما سجل زيادة سنوية قدرها 1.4٪ بين 2023 و2023 بعد أن شهد تذبذباً ملحوظاً حيث بلغ 150.32 ألف طن في العام 2021 ثم انخفض إلى 139.66 ألف طن في العام 2023 وهو ما يعكس تأثر القطاع بعوامل مناخية وبيئية وتقلبات في نشاط الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، إلا أن الاتجاه العام يبقى إيجابياً ويشير إلى تحسن نسبي في قدرات الإنتاج وتطوير تقنيات الاستزراع السمكي، أما في ليبيا

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

فقد بلغ الإنتاج 33.61 ألف طن في العام 2023 مقابل 32.80 ألف طن في العام 2023 بنسبة زيادة 2.5٪ ما يدل على تحسن طفيف في المدى القصير، كما يظهر استقرار نسبي منذ العام2020 حيث دار الإنتاج نحو 31 إلى 33 ألف طن غير أن غياب البيانات عام 2010 جعل من الصعب قياس التغير طويل الأجل بدقة ومع ذلك فإن المستوى العام للإنتاج يظل أقل بكثير مقارنة بتونس رغم امتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر مما يشير إلى أن الإمكانات المتاحة لم تستغل بالكامل بسبب تحديات تنظيمية واقتصادية وبنية تحتية محدودة وبصورة عامة يتبين أن تونس استطاعت تحقيق نمو تراكمي في إنتاج الأسماك مع بعض التقلبات السنوية بينما لا يزال قطاع الصيد في ليبيا في مرحلة استقرار محدود دون قفزات إنتاجية كبيرة وهو ما يبرز أهمية الاستثمار في البنية التحتية البحرية وتحديث أساطيل الصيد وتعزيز الاستزراع السمكي لرفع مساهمة هذا القطاع في الأمن الغذائي والدخل الوطني

جدول (8) تطور إنتاج الأسماك في تونس وليبيا عامي 2010–2023

	2010	2020	2021	2023	*2023	التغير نسبة 2023 - 2010	التغير نسبة 2023-2023
تونس	102.40	126.74	150.32	139.66	141.61	2.5	1.4
ليبيا		31.64	31.96	32.80	33.61	....	2.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص368

المبحث الثالث: الموارد النفطية والغازية ودورها في الاقتصاد الوطني

تسهم دراسة الموارد النفطية والغازية في تحليل مدى الاعتماد المالي للدولة على الإيرادات الريعية وتأثير تقلبات الأسعار العالمية على الميزانية العامة، مما يساعد في رسم استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتقليل من الصدمات الخارجية لضمان الاستدامة المالية **(صندوق النقد الدولي، 2023، ص. 18)**.

أ- الاحتياطي النفطي

تعد دراسة الاحتياطي النفطي ركيزة أساسية لتقدير كميات الهيدروكربونات المكتشفة القابلة للاستخلاص تقنياً واقتصادياً ضمن الظروف السائدة **(عيسى، 2020، ص. 45)**.

وتشير التقارير الدولية إلى أن دقة هذه التقديرات تتأثر طردياً بتطور تكنولوجيا الحفر والاستكشاف وتذبذب أسعار الطاقة العالمية (OPEC, 2023, p. 112). كما تساهم هذه الدراسات في رسم السياسات الاستراتيجية للدول النفطية لضمان استدامة الإمدادات وتلبية الطلب المتزايد في الأسواق الدولية **(الشمري، 2021، ص. 89)**.

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

توضح بيانات الجدول (9) أن تونس تمتلك احتياطياً محدوداً يقدر بنحو 0.4 مليار برميل، وقد ظل هذا المستوى ثابتاً طوال السنوات الخمس مع نسبة تغير صفرية بين 2023 و2023 ما يشير إلى غياب الاكتشافات الكبيرة أو مراجعات جوهرية في التقديرات وهو ما يعكس محدودية الموارد النفطية مقارنة بالدول المنتجة الكبرى ويجعل مساهمة النفط في الاقتصاد التونسي ذات طابع تكميلي أكثر من كونها ركيزة أساسية للنمو، أما ليبيا فتمتلك احتياطياً كبيراً يبلغ 48.4 مليار برميل ويظل ثابتاً خلال الفترة نفسها دون تغير يذكر ما يدل على استقرار التقديرات الرسمية لحجم الاحتياطي ويؤكد مكانة ليبيا كإحدى الدول النفطية المهمة عربياً وأفريقياً ويعني ثبات الاحتياطي في الحالتين أن التغير في الأداء الاقتصادي لا يرتبط بحجم الاحتياطي بقدر ما يرتبط بمستويات الإنتاج والاستثمار والاستقرار السياسي ففي حين يمثل النفط مورداً استراتيجياً طويل الأجل لليبيا حيث يمكن أن يدعم التنمية إذا ما أحسن استغلاله فإن محدودية الاحتياطي في تونس يفرض توجهاً أكبر نحو تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على قطاعات أخرى لدعم النمو الاقتصادي وبذلك تعكس الأرقام فجوة كبيرة في الإمكانات النفطية بين البلدين مع تشابه في استقرار حجم الاحتياطي خلال السنوات الأخيرة دون اكتشافات جديدة مؤثرة.

جدول (9) احتياطي النفط في تونس وليبيا للفترة من(2019–2023)

	2019	2020	2021	2023	2023 (*)	نسبة التغير2023/2023
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.0
ليبيا	48.4	48.4	48.4	48.4	48.4	0.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2024 ص391

ب- احتياطي الغاز الطبيعي (2019–2023)

تسهم دراسة تطور احتياطيات الغاز الطبيعي في تقدير العمر الافتراضي للموارد وقدرة الدولة على تلبية الطلب المحلي والتصديري، مما يسهم في تعزيز أمن الطاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير الحقول المكتشفة حديثاً **(منظمة أوابك، 2023، ص. 28)**.

توضح بيانات الجدول (10) الاستقرار الملحوظ في مستويات الاحتياطي دون أي تغييرات على مدى خمس سنوات في البلدين حيث بقيت تونس عند 64 مليار متر مكعب وليبيا عند 1,505 مليار متر مكعب هذا الاستقرار يعزى إلى أن الإنتاج والاستهلاك السنوي للغاز في كلا البلدين قد يكون متوازناً مع الاكتشافات الجديدة أو الاستثمارات في الحقول الغازية مما أدى إلى عدم حدوث أي زيادة أو

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

نقصان ملموس في الاحتياطيات وأن الثبات يعد سياسة محافظة في إدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز الدولة على الحفاظ على الاحتياطيات وعدم استنزافها وأن محدودية الاكتشافات الجديدة أو عدم استغلال الحقول الجديدة بشكل كامل لا يؤثر على إجمالي الاحتياطي بشكل واضح وهذا يعكس واقعاً استراتيجياً للبلدين حيث تظهر البيانات أن كلا البلدين لم يشهدا تقلبات كبيرة في احتياطاتهما الغازية مما قد يؤثر على الخطط المستقبلية للطاقة وعلى القدرة على التصدير أو تلبية الطلب المحلي على الغاز الطبيعي كما يشير عدم التغير في الاحتياطي إلى أن كلاً من تونس وليبيا قد تواجهان تحديات في زيادة الإنتاج دون استثمارات جديدة أو تقنيات حديثة لاستخراج الغاز من الحقول القائمة أو اكتشاف حقول جديدة هذا التحليل يوضح أن الحفاظ على الاحتياطيات الحالية قد يكون نتيجة مزيج من الاستهلاك المستقر والاكتشافات المحدودة والسياسات الاحترازية في إدارة الموارد الغازية.

جدول (10) احتياطي الغاز الطبيعي في تونس وليبيا (2019–2023)

	2019	2020	2021	2023	2023(*)	2023 - 2023 التغير نسبة
تونس	64	64	64	64	64	0.0
ليبيا	1,505	1,505	1,505	1,505	1,505	0.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص392

ج- احتياطي وإنتاج النفط الخام.

تساعد دراسة احتياطي وانتاج النفط تحليل القدرة الاستيعابية للطاقة الإنتاجية ومدى استجابة العرض للصدمات الجيوسياسية والاقتصادية، مما يسهم في رسم التوقعات المستقبلية للإيرادات السيادية واستدامة الميزان التجاري للدول النفطية **(منظمة أوابك، 2023، ص. 14)**.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (11) أن إنتاج النفط الخام في كلٍّ من تونس وليبيا خلال الفترة (2019–2023) قد شهد تباينات واضحة، سواء من حيث مستويات الإنتاج أو من حيث معدلات التغير السنوية، مع اختلاف ملحوظ في طبيعة الأداء بين البلدين.

فبالنسبة لتونس، يتبين أن الإنتاج اتسم بالتذبذب النسبي خلال السنوات الخمس، إذ بلغ 37 في عام 2019، ثم انخفض إلى 31 في 2020، وواصل تراجعه إلى 29 في 2021، قبل أن يسجل ارتفاعاً طفيفاً إلى 33 في 2023، ثم إلى 33.2 في 2023 بنسبة تغير سالبة طفيفة بلغت (−0.1%) مقارنة بعام 2023. هذا الاستقرار النسبي في العامين الأخيرين يشير إلى حالة من الثبات في القدرة

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

الإنتاجية، بعد فترة من التراجع. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بعدة عوامل؛ أولها محدودية الاستثمارات الجديدة في قطاع الاستكشاف والإنتاج، وثانيها التحديات التقنية أو الطبيعية المرتبطة بنضوب بعض الحقول أو انخفاض إنتاجيتها، وثالثها الظروف الاقتصادية التي قد تكون أثرت في وتيرة تطوير الحقول الجديدة. كما يعكس هذا الأداء واقعاً يتمثل في محدودية الاحتياطيات مقارنة بدول منتجة كبرى، مما يجعل الإنتاج أكثر حساسية لأي متغيرات تشغيلية أو استثمارية. أما بالنسبة لليبيا، فتظهر البيانات تذبذباً حاداً في مستويات الإنتاج، حيث بلغ 1,097 في عام 2019، ثم تراجع بشكل كبير إلى 389 في 2020، قبل أن يقفز إلى 1,207 في 2021، وينخفض مجدداً إلى 981 في 2023، ثم يرتفع إلى 1,188.6 في 2023 بنسبة تغير موجبة بلغت 21.1% مقارنة بعام 2023. ويعكس هذا النمط من التقلبات طبيعة القطاع النفطي الليبي الذي يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل السياسية والأمنية، إذ إن الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية أو الاضطرابات الداخلية تؤدي إلى توقف أو انخفاض الإنتاج بشكل مفاجئ، بينما يؤدي استئناف العمليات إلى ارتفاع سريع في الكميات المنتجة. كما يدل الارتفاع الكبير في 2023 على تحسن نسبي في ظروف التشغيل أو استقرار نسبي مكّن من زيادة الإنتاج مقارنة بالعام السابق، وبوجه عام، تشير البيانات إلى أن تونس تتميز باستقرار نسبي ولكن عند مستويات إنتاج محدودة، في حين تتسم ليبيا بقدرة إنتاجية مرتفعة لكنها شديدة التقلب. وهذا يعكس اختلاف البنية الهيكلية لقطاع النفط في البلدين؛ فليبيا تمتلك احتياطيات كبيرة وبنية تصديرية واسعة، لكنها تواجه تحديات سياسية وأمنية تؤثر في استدامة الإنتاج، بينما تعاني تونس من محدودية الموارد وضعف التوسع الاستثماري، ما يجعل نمو الإنتاج فيها بطيئاً ومحدوداً. وبالتالي فإن تعزيز الإنتاج في كلا البلدين يتطلب سياسات داعمة للاستثمار، وتطوير التكنولوجيا، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المؤسسي لضمان استدامة القطاع النفطي مستقبلاً.

جدول (11) احتياطي وإنتاج النفط الخام في تونس وليبيا (2019–2023).

	2019	2020	2021	2023	(*)2023	2023/2023 التغير نسبة
تونس	37	31	29	33	33.2	-0.1
ليبيا	1,097	389	1,207	981	1,188.6	21.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص393

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

د- الغاز الطبيعي المسوق

تكمن فائدة دراسة كميات الغاز الطبيعي المسوق (2019–2023) في تحديد الفائض التصديري الفعلي والقدرة على تلبية احتياجات الطاقة المحلية، مما يساعد في تقييم العوائد المالية الحقيقية بعيداً عن الكميات المعاد حقنها أو المحروقة لضمان كفاءة استغلال المورد (**منظمة أوابك، 2023، ص. 31**).

تشير بيانات الجدول (12) الغاز الطبيعي المسوق لتونس وليبيا للفترة من 2019 إلى 2023 إلى اختلاف واضح في الديناميكية بين البلدين ففي تونس بقي حجم الغاز الطبيعي المسوق ثابتاً عند نحو 2 مليار متر مكعب بين 2023 و2023 بعد تراجع طفيف في 2021 من 2.2 مليار متر مكعب إلى 0.9 مليار متر مكعب في 2020 و2019 ما يعكس استقراراً نسبياً في السوق المحلية أو محدودية الإنتاج والاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة هذا الاستقرار قد يكون نتيجة سياسات إنتاج محافظة أو قيود فنية في زيادة تسويق الغاز أما ليبيا فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الغاز الطبيعي المسوق حيث ارتفع من 14.6 مليار متر مكعب في 2023 إلى 16.3 مليار متر مكعب في 2023 بزيادة نسبتها 11.6٪ بعد تقلبات طفيفة في السنوات السابقة هذا النمو يشير إلى تحسن القدرة الإنتاجية أو زيادة الطلب المحلي أو التصدير وإمكانية استغلال الحقول الغازية بشكل أكبر وتعكس هذه البيانات أن تونس تواجه تحديات في توسيع حجم الغاز المسوق مقارنة بالاحتياطي المستقر لديها بينما ليبيا استطاعت زيادة التسويق رغم استقرار الاحتياطي مما يدل على تحسين إدارة الإنتاج والاستفادة من البنية التحتية لتوزيع الغاز كما أن الاستقرار في تونس قد يشير إلى محدودية الاستثمارات أو انخفاض الطلب المحلي أما الزيادة في ليبيا تعكس استقراراً سياسياً نسبياً أو تحسيناً في كفاءة العمليات الإنتاجية والتسويقية للغاز الطبيعي مما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية وربما تعزيز التصدير.

جدول (12) الغاز الطبيعي المسوق في تونس وليبيا (2019–2023)

	2019	2020	2021	2023	2023 (*)	2023/2023 التغير نسبة
تونس	0.9	0.9	2.2	2.0	2.0	0.0
ليبيا	16.0	12.7	15.3	14.6	16.3	11.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 ص394

مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
ملحق العدد الثالث عشر
تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

النتائج والتوصيات:

أولا": النتائج

1. تفوق تونس في مؤشرات الوصول إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم مقارنة بليبيا، مع تقلص واضح للفجوة بين الريف والحضر، في حين تأثرت ليبيا نسبياً بالظروف السياسية التي انعكست على استمرارية وكفاءة بعض المرافق.
2. يوجد اختلاف في الهيكل القطاعي للقوى العاملة بين البلدين، حيث يتسم الاقتصاد التونسي بتوازن نسبي بين الخدمات والصناعة، بينما تميل ليبيا إلى هيمنة قطاع الخدمات مع مساهمة صناعية محدودة.
3. هناك فجوة واضحة في مشاركة النساء في سوق العمل، إذ تسجل تونس نسبة مشاركة أعلى من ليبيا، مع اتساع فجوة البطالة بين الجنسين في ليبيا، الأمر الذي يعكس تبايناً اجتماعياً واقتصادياً
4. أن معدل البطالة في ليبيا أعلى وأكثر تعقيداً من تونس، خاصة بين الشباب والإناث وطالبي العمل لأول مرة، مما يدل على طابع هيكلي للبطالة في ليبيا مقارنة بتونس.
5. هناك تراجع في القاعدة السكانية الزراعية في كلا البلدين نتيجة التحولات الديموغرافية نحو المدن، إلا أن تونس استطاعت الحفاظ على نمو نسبي في الناتج الزراعي مقارنة بالتراجع الحاد في ليبيا.
6. تظهر الكفاءة الاقتصادية الزراعية تفوقاً واضحاً لتونس من حيث نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة مقارنة بليبيا التي شهدت انخفاضاً حاداً في الإنتاجية، مما يعكس تأثير الاستقرار والاستثمار والتحديث التقني، ويرتبط ذلك بهدف تقييم الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي.
7. توجد فجوة كبيرة في الموارد النفطية والغازية بين البلدين، إذ تمتلك ليبيا احتياطيات ضخمة مقارنة بتونس، إلا أن تقلبات الإنتاج الليبي مقابل الاستقرار النسبي المحدود في تونس حيث تشير إلى أن وفرة الموارد لا تكفي لتحقيق تنمية مستدامة دون استقرار مؤسسي وتنويع اقتصادي.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي لضمان استمرارية الخدمة والتقليل من التأثر بالاضطرابات السياسية.
2. تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني للشباب والإناث بما يتوافق مع احتياجات السوق المحلي.
3. تنمية القطاع الزراعي وتشجيع الابتكار التكنولوجي لتحسين الكفاءة الاقتصادية ونصيب العامل الزراعي من الإنتاج.
4. تنويع مصادر الدخل الاقتصادي في الدول الريعية لتقليل الاعتماد الكلي على النفط والغاز.
5. تعزيز التخطيط الاستراتيجي للموارد الطبيعية لضمان استدامة الاحتياطيات النفطية والغازية واستخدامها بشكل فعال في دعم التنمية الاقتصادية.

تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

المصادر والمراجع

1. البنك الدولي :تقرير "مؤشرات التنمية العالمية: الاتجاهات الزراعية والنمو الحقيقي"، 2024.
2. البنك الدولي :تقرير مؤشرات التنمية الدولية: بيانات السكان والنمو الاقتصادي والبطالة، واشنطن، 2024.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد :الملحق (5/1): القوى العاملة وتوزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية، صادر عن مصادر وطنية عربية، 2024.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد :الملحق (3/3): مؤشرات التنمية المستدامة – مياه الشرب والصرف الصحي، صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2024.
5. الشمري، خالد :اقتصاديات النفط والطاقة: التحديات الجيوسياسية ومستقبل الإمدادات العالمية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2021.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المؤشرات التنموية والاجتماعية في المنطقة العربية، بيروت، 2024.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية :(AOAD) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2023.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية :بيانات أداء القطاع الزراعي في الدول العربية: القيمة المضافة وإنتاج الأسماك، الخرطوم، 2023.
9. الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط :(GFCM) تقرير "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنطقة العربية"، 2023.
10. اليونيسف :(UNICEF) تقرير "التقدم المحرز في مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية"، 2023.
11. صندوق النقد العربي :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فصل "القوى العاملة والبطالة"، 2023.
12. صندوق النقد الدولي :(IMF) تقرير "الآفاق الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، 2024.
13. عيسى، محمد :أساسيات الجيولوجيا النفطية وتقدير الاحتياطيات الهيدروكربونية، منشورات جامعة القاهرة، كلية العلوم، مصر، 2020.
14. منظمة الأغذية والزراعة :(FAO) التقرير السنوي الإحصائي "مؤشرات القيمة المضافة"، وتقرير "حالة الأغذية والزراعة"، 2024.

تاريخ الاستلام Received 18-3-2026
تاريخ القبول Accepted 15-4-2026
تاريخ النشر published 4-5-2026

15. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو :(قاعدة معلومات الفاو: إحصاءات السكان الزراعيين والريفيين، روما، 2024.

16. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك :(التقرير الإحصائي السنوي، والتقارير المتعلقة بتطورات الطاقة والغاز الطبيعي المسوق، 2023.

17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك :(تقرير الأمين العام السنوي الخمسون: احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي، الكويت، 2023.

18. منظمة الصحة العالمية :(WHO) تقرير التقدم المحرز في مياه الشرب والصرف الصحي، 2023.

19. منظمة العمل الدولية :(ILO) تقرير "استخدام العمالة والآفاق الاجتماعية في الدول العربية"، 2024.

20. منظمة العمل الدولية :(ILO) قاعدة معلومات المنظمة: إحصاءات العمالة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، جنيف، 2024.

21. منظمة اليونيسيف :تقرير وضع الأطفال في العالم: الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي الآمنة، 2023.

22. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 44، ابو طبي، الامارات العربية المتحدة، 2024.

23-OPEC (2023). Annual Statistical Bulletin 2023. Organization of the Petroleum Exporting Countries. Vienna, Austria. Available at: www.opec.org

24-Map data © OpenStreetMap contributors, Microsoft, Facebook, Inc. and its affiliates, Esri Community Maps contributors, Map layer by Esri2023